الرابطة الإسلامية

منهجٌ واضح وخطٌ ثابت ...

نشرة تصدر عن جمعية الرابطة الإسلامية - العدد الأول - أكتوبر ٢٠٠٧م - ترخيص رقم : saris751

ولا يزال ذوو الأقلام الهزيلة يستهينون بقدسية الكلمة، فهم لا يشيدون إلا بجبار عنيد، ولا يمدحون إلا مستهزئاً مريد، قد اتخذوا ما يهوون دينا، وجعلوا ما يعشقون مذهبا، وحرَّفوا لتأييد ما يقصدون كتاب اللّه جلَّ شأنه، وحاربوا من خالف ما ذهبوا إليه بضعيف آرائهم وسخيف مشتهياتهم.

١٩٩٥/٣/٢م

في هذا العدد:

- أخبار الرابطة
- العلمانية « قالوا في العلمانية »
- الدعوة «مكتبة المدني ترد على ملف الوسط»
- أقلام حرة

العدد الأول

يسعدنا قبول إقتراحاتكم ومساهماتكم وآرائكم

- تقبل المساهمات من نوع (مقالات، صور فوتوغرافية، كاريكاتيرات، تحقيقات) لتنشر في الأعداد القادمة من (الرابطة الإسلامية).

شروط المساهمة:

- كتابة الإسم الثلاثي.
- رقم الإتصال.
- البريد الإلكتروني.

ترسل جميع المساهمات والآراء عبر البريد الإلكتروني:

info@alrabitah.net

رئيس التحرير: حسين علي خلف - التصوير: سعيد مبارك - التصميم و الإخراج: محمد موسى

2724
(2)

.. كلمة الرابطة ..

إن الحاجة إلى وجود هذه النشرة تنبع من الحاجة إلى التعبير عن الذات لدى الأفراد والجماعات (المؤسسات)، ذلك أنه لا يمكن أن يعبر غيرك عن رأيك أو يشعر بإحساسك، وربما لا يؤتمن على نقل فكرك، إذ ليس كل الناس يؤتمن على خصمه أو يلتزم فيه آداب الخصومة، وقد جربت الجمعية التعاطي مع الإعلام العام فوجدت عنتا شديداً في ذلك، إذ وجدت الأبواب غير مفتوحة لتوصيل أفكارها ونقل أخبارها وإذا فتحت يوما كان ذلك لإطلاق النار عليها، أو في ضمن عمل صحفي غير ناضج يعتمد على مصادر غير أصيلة، إذا حملناه على حسن الظن. ومن هنا كان لا بد للجمعية – شأنها في ذلك شأن الجمعيات الأخرى – أن تصدر نشرة تعبر عن القيم التي تؤمن بها والأخلاق التي تدعو إليها والشريعة التي تدافع عنها، وتشتمل على أخبارها وتظهر نشاطها في غير ضجيج مفتعل أو أساليب إعلانية تتبعها بعض صحف الإثارة.

لقد كان للجمعية تجربة سلبية مع بعض الصحف التي تفننت في صياغة بعض أدبيات الجمعية بصورة تفتقر إلى الأمانة والصدق، ولا تراعي المصلحة الوطنية، ولا تبالي بالدقة في النقل، مما أكد لنا وجوب استمرار هذه النشرة في الصدور، إذ هي المعبر عن رأي الجمعية وليس ما يكتبه الآخرون فيضيفون إليه مشاعرهم وأمانيهم وخيالاتهم. ونرجو أن تحقق هذه النشرة بعض ما أردناه لها من المهمات شاكرين للأخوة الذين عملوا بجد وإخلاص على إصدارها.

مع اطلاق موقع إلكتروني للجمعية
مقرّان جديدان للرابطة الإسلامية في جدحفص

تعتزم جمعية الرابطة الإسلامية افتتاح مقرين جديدين للجمعية في مطلع شهر شوال بالإضافة إلى مقرها الرئيسي بالعدلية أحدهما للجنة النسائية والآخر للشباب بالإضافة إلى مكاتب لنشرة الرابطة الإسلامية التي ستصدر دوريا، والمقران الجديدان يقعان في وسط مدينة جدحفص (بالقرب من جامع جدحفص وسوقها) ويحتويان على مكتبة وقاعات للاجتماعات ومكاتب إدارية.وسيترافق مع افتتاح المقرين الجديدين إطلاق موقع إلكتروني تفاعلي للجمعية.

وقال رئيس الجمعية شفيق خلف أن هذه الخطوة تأتي ضمن برنامج التطوير الذي اقترحه مجلس الإدارة في اجتماعاته الأخيرة، واستجابة للطلبات المتزايدة للعضوية في الجمعية مؤكداً أن وضوح رؤية الجمعية وثبات مواقفها ووسطيتها واعتدالها لفت الانظار إليها وشجع الكثيرين على الانضمام لها.

مفهوم الانتظار عند أهل البيت (ع)
في لقاء مفتوح مع الدكتور محمد علي الستري

أقامت جمعية الرابطة الإسلامية لقاءً مفتوحاً مع الدكتور محمد علي بن الشيخ منصور الستري حول (مفهوم الانتظار عند أهل البيت) بمأتم قائم آل محمد (ص) بإسكان جدحفص وذلك بمناسبة مولد الإمام محمد المهدي (ع)، تناول سماحة الدكتور الستري في البدء وجوب أخذ مفهوم الانتظار عن أهل البيت، مفنّداً المفاهيم الفكرية المختلقة والمحرّفة عن مفهوم الانتظار، مؤكدا قصر الأخذ فيه عن أهل البيت (عليهم السلام).

حضر اللقاء عدد من العلماء الأفاضل والشخصيات، وجمع غفير من الجمهور.

الخاقانـي
يحاضر في سترة وعـراد ..حـول
(المنتظر.. والعقل المستنير) و (علامات الظهور)

ضمن برنامجها بمناسبة ذكرى ولادة الإمام محمد المهدي المنتظر (عج). نظمت جمعية الرابطة الإسلامية لقاءً مفتوحاً مع الدكتور الشيخ عيسى الخاقاني في المدرسة المنصورية بسترة، وكان اللقاء بعنوان (المنتظر.. والعقل المستنير). وفي ذات السياق ألقى الدكتور الشيخ عيسى الخاقاني محاضرة بمأتم الحاج عباس العرادي بقرية عراد تحت عنوان (علامات الظهور) ركز فيها على مناقشة وجود الإمام المنتظر، ودوره، والعلامات العامة للظهور، ثمّ هاجم تلك الأبحاث التي أخذت توقّت الظهور، وحرّف في علاماته.

«الرابطة» تصدر نشرة خاصة عن العلمانية

أطلقت جمعية الرابطة الإسلامية نشرتها الخاصة حول العلمانية، وقد حوت كلمة لسماحة العلاّمة المرحوم الشيخ سليمان المدني (قده) ألقيت سنة ١٩٩٦م بعنوان علاقة الديمقراطية بالإسلام، ومحاضرة أخرى لسماحة العلاّمة الدكتور الشيخ عيسى الخاقاني قدمها حول تقابل الدين والعلمانية نظّمتها الجمعية بجامع جدحفص، بالإضافة إلى مقال للشهيد الشيخ عبد الله المدني منشور بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١م بمجلة المواقف، وكلمة لفضيلة الشيخ شوقي فضل ألقاها في قبيل محاضرة الخاقاني تحت عنوان الهتاف الشهير.. أبعاد وتداعيات، وقد ركّزت موضوعات النشرة على العلمانية من حيث المفهوم والفلسفة والموقف الإسلامي منها ومن دعاتها، ولم تخلُ النشرة من إبداء الرأي في اللغط الدائر حول ذلك الفكر.

وقد نالت النشرة انتشارا واسعاً في أنحاء المملكة، كما أفردت بعض الصحف مساحات من صفحاتها للحديث حولها.

جميع محاضرات وفعاليات جمعية الرابطة الإسلامية، تجدونها على أشرطة كاسيت وأقراص DVD
في تسجيلات القائم بالقرب من مركز جدحفص الصحي ت: ٣٦٥٥١٦٥٥/١٧٥٥١٦٥٥

رد «الرابطة» على ما نشر في «جريدة الوقت»

نشرت جريدة الوقت اليومية في عددها ٥٢٨ الصادر يوم الخميس ٢٠٠٧/٨/٢م تقريرا حول النشرة التي أصدرتها «جمعية الرابطة الإسلامية» بشأن تداعيات موضوع العلمانية المثار هذه الأيام، وقد اعتمد هذا التقرير أسلوب الإثارة الصحفية، التي قد تسبب فتنة لا داعي لها، وفرقعة إعلامية قوامها تضخيم الأشياء، وإخراجها عن سياقها، متهمةً «الرابطة» اتهامات خطيرة لا تمت إلى الحقيقة بصلة، فمعروف لدى الجميع أنّ الرابطة تتبنى أسلوب الحوار، وترفض المهاترات فضلاً عن العنف.

و ردٍ على الاتّهامات التي وجهت للجمعية ونشرتها، أرسلنا ببيان الجمعية للصحيفة المذكورة لنفاجأ بأن بيان الجمعية لم ينشر نصا، لذا تعتقد «الرابطة» بأنّه من الضروري أن ينشر بيانها كاملاً، وهذا هو نص البيان:

وأمّا الحديث عن العبارة التي وردت في محاضرة الشيخ المدني رحمه الله، فلا علاقة لها بالترويج إلى العنف، لأنّه يتكلم عن الحكم في النظام الإسلامي، وعلى يد الحاكم الشرعي، وليس إلى الانفلات. ومعروف أيضاً أنّ الشيخ المدني تعرّض لهجوم شرس بسبب دعوته الواضحة إلى الحوار، والمحافظة على السلم الوطني، في وقت لم يجرؤ فيه أحد على الجهر بمثل هذه الدعوة، حتى أنّه يحرّم مجرّد التصرف في أملاك الآخرين بالكتابة على الجدران، أو سرقة اسطوانات الغاز على سبيل المثال، وأمّا بيان الحكم الشرعي في الدولة الإسلامية، فهو منثور في القرآن الكريم، فلماذا لا يكون الكاتب جريئاً ويقول إنّ قوله تعالى: ((فاقتلوهم حيث ثقفتموهم)) دليل عاى أنّ القرآن يروج إلى القتل؟

وهل لو أنّ شخصاً قال إنّ حكم مروج المخدرات في البحرين هو الإعدام، يكون مروجاً للقتل؟!! وهل القانون البحريني فيه ترويج للقتل أيضاً؟!! وأما الحديث عن التشريع المخالف للأحكام الشرعية، فهذا ليس بدعا ولا غريباً أن يصدر من رجل دين، بل لو قال خلاف ذلك لكان هو المستغرب.

بل إنّ التاريخ يشهد للشيخ المدني في هذا الصدد، وهو الذي تعرض أخوه ورفيق دربه الشهيد عبد الله المدني للقتل، على يد أناس يدّعون أنهم وطنيون، وعلى الرغم من ذلك لم يدع إلى الانتقام وانفلات الأيدي خارج القانون. كما أنّ الشيخ كان طوال عمره قاضيا مطبقاً للنظام، ملتزما بالقيم الطيبة لهذا المجتمع، ولا يدعو إلى أي شيء خارج هذا الإطار.

وأمّا دعوى أنه يرفض الديمقراطية، فإنه قد خصص بها الديمقراطية الغربية، وإنه دعا – صراحة– إلى التعددية، وحرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة والنشر، في أوج الأزمة في منتصف التسعينات.

وليست هذه المحاولة البائسة هي الأولى ولا الأخيرة لإسقاط الشيخ حياً وميتاً، وقد كان هذا الأمر ظاهراً له في حياته، حتى أنّه أعلن أنه لا يجيز لأحد أن يقتطع جزءًا من كلامه عن سياقاته؛ ليشوّه به عليه، كما هو الحال في بيان الصحيفة المذكور.

وأما كلام الشيخ عيسى الخاقاني فهو كان يتكلم عن الليبرالية الفلسفية، والعلمانية النظرية، وتناقضها مع الفكر الديني، وهو تنظير فلسفي مشروع.

إنّ أسلوب الفرقعة الإعلامية، واقتطاع التصريحات من سياقها لهو أمر غير مقبول فضلا عن أنه مضر باللحمة الاجتماعية لهذا الوطن.

وإنّ ادعاءكم على الرابطة أنها تروج للقتل هو تحريض وإثارة للفتنة في واقع الأمر، ومحاولة لجرّ البلاد إلى ما قبل العهد الإصلاحي الذي أرسى قواعده جلالة الملك، وهو لعب بالنار، وعبث بأمن هذا الوطن واستقراره، وندعو الجميع أن ينأوا بهذا الوطن عن المهاترات الهابطة، فالوطن أمانة في أعناق الجميع، خصوصاً ذوي الفكر والأقلام، فلا ينبغي الاستهتار به من أجل المغالبات السياسية، والفرقعات الصحفية.

قالوا في العلمانية ..

العلامة المدني (قده)

– انبذوا دعاة التحزب والتشرذم والتفرق من خلالكم، فإنهم أشد عليكم من ذئبٍ جائع تفرد بقطيع غنم لا راعي لها، وقولوا لهم: كفانا فرقة وأحقاداً وعداوة، لقد بلوناكم فوجدناكم تنادون بالوحدة مع الأبعدين، وتسعون بالفرقة بين المؤمنين.

١٤ ذو القعدة ١٤٢٢هـ

– فنقول للمؤمنين: إنّ عليكم أن تدخلوا فيها لدفع ما تقدرون على دفعه من المفاسد التي تنشأ من وجود العلمانيين والفسقة والملحدين فيها، وجلب ما يمكن جلبه من المصالح بقدر الإمكان.

٦ رجب ١٤٢٢هـ

– نقطة الإلتقاء بين الملحدين منهم وبين مدعي الإيمان بالله من العلمانيين أنهم جميعاً يعتقدون أن التشريع صنعةٌ إنسانية وليست اختصاصاً ربانيا .. إنهم فقط لا يريدون منك أن تدعو إلى تطبيق شيء اسمه حكم الله.

٥ محرم ١٤٢٢هـ

– وإن كان ولابد أن نقتبس بعض الأساليب الغربية في العملية النيابية فعلينا أن نحتاط من حصول هذه الشطحات،ونقف دون تمريرها بكل الوسائل الممكنة، فيجب أن تكون شريعتنا هي مصدر التشريع.

١٥ ذو القعدة ١٤٢١هـ

– عباد الله إننا نعيش اليوم مرحلة جد خطيرة علينا أن نتكاتف فيها على البر والتقوى .. فنحن نعيش في وضع لا نحسد عليه، فقدنا حتى التمييز بين العدو والولي، وصرنا نمجد أعداء الله، أصبحنا نسبح بحمد الملحدين والعلمانيين ونتباهى بأننا معهم من المنسقين، ولهم من المحالفين، نغطيهم بما يروجهم في أعين الشباب، ونخفي حقيقت هم عن المسلمين.

١٢ ذو الحجة ١٤٢١هـ

– لقد استنصحنا أعداء ديننا، وحالفنا من نهانا ربنا من التقرب منهم، وإلقاء المودة لهم .. من نصحنا حاربناه، وشوهنا عليه، ومن غشنا صفقنا له ورفعناه فوق أكتافنا، بل أصبحنا نروج شخصياتهم في صفوف شبيبتنا، ونرفع أقدارهم في أعين جماعتنا، ونمكنهم من الإستفادة من منابر الإسلام التي جعلها الله أمانة في أيدينا.

٢٨ ذو الحجة ١٤٢١هـ

– فإن جميع الفصائل التي رضعت من أثداء الحضارة الغربية وتسولت على مواد الفلسفات المادية ستقف كلها صفاً واحداً مهما كان بين فصائلها وأحزابها وجماعاتها من تناقض وتصادم، لتبعد إسلامكم عن مقام التشريع والتقنين.

٢٨ ذو الحجة ١٤٢١هـ

الإمام الخميني: لن نقف أبداً مع الشيوعيين حتّى ولو سعوا لإسقاط الشاه

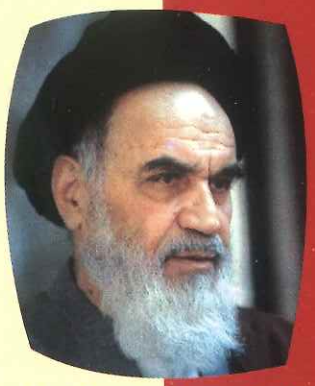

الإمام الخميني (قده)

– «إنَّ الذي كان لدى شعبنا هو نداء «الله أكبر» والإيمان, ومادام هذا الخندق الإلهي والحصن الربَّاني المُحكم قائماً فأنتم منتصرون! فلا الديمقراطيون يغلبونكم ولا الشيوعيون! وسيُدفن هؤلاء جميعاً».

–«فلابد لهؤلاء من صفعةٍ على أفواههم, إنَّ عددكم أكبر, ومنطقكم أقوى، وخيانتهم واضحة! فلابـد من الكلام, اجتمعوا واطرحوا موضوعاتكم, وأقصوا الرئيس أو الأستاذ الشيوعيَّ عن الجامعة».

–«فالقضية ليست كما نتوهَّم بأنَّ هؤلاء شيوعيون، بل إنَّهم حتى ليسوا شيوعيين بالشكل الذي يدّعون.. إنَّهـــم أعوان الرَّأسماليين والأقوياء المتعنتين, فأرشدوهم واهدوهم, ولا تدعوهم أن يتغلغلوا في القرى».

– «الأمر الذي يجب أن أُؤكِّده ثانية، هو مسألة الدّستور والخبراء, فإذا قرَّرنا انتخاب الخبراء يجب أن تسعوا لانتخاب أشخاص ملتزمين ومؤمنين، وأُمناء وإسلاميين، وأهل دراية بالإسلام، وليسوا يساريين ولا يمينيين».

–«لقد كنت أحذّر الشعب دائماً وباستمرار من كيد الظَّلمة، وأنبّهه إلى أخذ الحيطة والحذر من الرُّموز المشكوك بهم كالشيوعيين، وأدعوهم إلى رصِّ الصُّفوف، والوقوف على مبدأ وهيئة واحدة وأسلوب واحد.. لن نقف أبداً مع الشيوعيين، حتّى ولو سعوا لإسقاط الشاه».

– «نحن نعلم جيداً بأنهم سيطعنوننا من الخلف، وإذا وصلوا إلى الحكم يوماً ما، فإنَّهم سوف يعيدون الدكتاتوريَّة مرَّة أخرى، ويعارضون الإسلام وحقوقه من جديد، أمَّا ما نرومه نحن، من حكم واستقرار واستقلال، فهو خلاف ما يراه الشيوعيُّون والماركسيون، إنَّهم أحرار طلقاء في أقوالهم وإظهار مبادئهم وعقائدهم، ولكنَّنا واثقون من أنَّ الإسلام هو دين يلبِّي كافَّة متطلبات المجتمع بصنوفه وألوانه، وأنّ إيماننا وعقائدنا متينة وقوية، وتستطيع أن تفنِّد أيَّة أيديولوجيَّة تقف أمامه».

الإمام المُغيب الصدر

السيد موسى الصدر: اخترنا خط التدين لا الطائفية ولا العلمانية

– «فهناك تدين والتزام بالتعاليم الدينية الصحيحة يختلف تمام الاختلاف عن الطائفية السلبية والانعزال عن المجتمع. فأمامنا إذاً خطوط ثلاثة: التدين، الطائفية، العلمانية. وأنا اخترت لنفسي خط التدين لا الطائفية ولا العلمانية».

جريدة الصيّاد ١٩٦٩/٦/٥م

– «وأما ما تجد من اتصالاتي مع أبناء الطوائف الأخرى وتعاوني معهم، حول الأهداف المشتركة، فهذا من صميم الدين وليس تنكراً لمبادئه. فالدين يحتوي على تعاليم مفصلة بالنسبة للتصرف مع أبناء الطوائف الأخرى».

جريدة الصيّاد ١٩٦٩/٦/٥م

– «والطائفية السلبية، يعني أن نتخذ من الطائفية جداراً حديدياً نعزل أنفسنا عن الآخرين ونجزئ مجتمعاً واحداً الى أجزاء صغيرة، فهذا مرفوض من قبل الدين الصحيح، وقد ناديت خلال السنوات العشر الماضية في أكثر من محاضرة بذلك وتحدثت عن الفرق بين الطائفية والتدين».

جريدة الصيّاد ١٩٦٩/٦/٥م

– «وأنا لا أؤمن بالعلمانيَّة إطلاقاً في هذا الإطار. أي في إطار المسلك المواطنيّ إذا صحَّ التَّعبير، وإن كان البعض يتصوَّر أن رفض الطَّائفيَّة يستلزم التزام العلمانية، ولكن هذا الأمر غير صحيح حيث إننا نتمكن أن نرفض الطائفية والعلمانية معاً. وبالتالي استفدنا من مكاسب الدين ونتائجه الإيجابيَّة دون أن نبتلي بسلبيَّات الطَّائفيَّة وتحطيم المجتمعات».

جريدة الصيّاد ١٩٦٩/٦/٥م

– «العلمنة لا تعالج مشكلة تغلّب القوي على الضعيف، وتفقد المجتمع رصيده الروحي، وتشكّل إطاراً إجتماعياً يتغلّب على الصفة الإنسانية في الإنسان».

صحيفة لسان الحال ١٩٧٠/١٢/٢٤م

– «لا علاج لمشكلتنا إلاّ برفض المجتمعين الطائفي والعلماني، واعتماد المجتمع المتدين والنظام السياسي الواحد».

صحيفة لسان الحال ١٩٧٠/١٢/٢٤م

– «إنّ التجارب البشرية متى حصلت، وأينما حصلت، هي ثروة إنسانية عزيزة يجب الإستفادة منها. ولكن عندما نريد أن نستفيد من هذه التجارب، لا بد من عملية «أسلمة» التجربة، وجعلها جزءاً منسجماً مع الإطار الإسلامي العام، فالشريعة وحدة لا تتجزأ، ولا يمكن أن تقبل في ضمنها شيئاً غريباً، غير منسجم معها».

من حديث صحفي لسماحة الإمام السيد

– موسى الصدر في الجزائر بمناسبة «الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي» (١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م)

– «إنّ مشكلة النظام الديمقراطي هي أنه يُحدث تفاوتاً في الفرص المؤمنة للمواطنين، لأنه عندما تترك الحرية دون حماية، يصبح المتقدم أكثر، والمتأخر يتأخر أكثر.. لا بد من لجم هذه الليبرالية التي تحملها الديمقراطية».

من حديث سماحة الإمام السيد موسى

الصدر في مجلة «كل شيء» اللبنانية_ ١٩٧٣/٦/٣٠م

آية الله زين الدين (قده)

«عباد الله، إن دين الله وحدة متداخلة لا تتفكك ولا تتجزأ، فمن اتبع دين الله فليأخذ بجميع تعاليمه، ومن ترك منها شيئا فقد خرج من حضيرة الدين وجزّأ وحدته، شرائع الإسلام متحدة، وأحكامه مشتبكة، فليس لأحـــد أن ينتقي بعض قواعده فيتبع، ويختار في بعضها ما يشاء له الهوى فيخالف، إن شرائع الدين واحدة وسبله قاصـدة، من أخذ بها لحق، ومن تركها مرق، ومن فارقها محق...».

من خطب الجمعة للشيخ محمد أمين زين الدين (قده)

الشيخ المدني حفظه الله

– «وافضحوا كل من يريد بالدين والمؤمنين سوءا ممن تلبس بالطاغوت، سواءً ممن يعُدُّ نفسه من المسلمين، أو كان من المنافقين الذين يجاهرون بمحاربة الشريعة والدين، وكونوا من أنصار مهديكم المنتظر –عجل الله تعالى فرجه الشريف – بالإتباع والتسليم والطلب لأحكام دولة الإسلام».

– «فكل من لم يؤمن بالكتاب كله، في الأحكام والمبادئ، وصلاحه لكل زمان ومكان فليس منكم، فاتقوا الله عباد الله ولا تخذلوا أنفسكم، وتخالفوا قول ربكم».

– «وإياكم ثم إياكم من اختيار من لا يؤمن بحكومة الإسلام على الناس في كل شيء، صغيرِها وكبيرها، من أطياف اليساريين، سواء من العلمانيين أو الشيوعيين أو حتى من أحلافهم، وإن كنتم ممن لا تعرفون الأشخاص فاسألوا عنهم من يعرفهم لتعلموا ما تُقدمون عليه».

– «وأنبهكم أيها المؤمنون على أن تجعلوا الغاية من مشاركتكم في هذا كله (التصويت للمجلس التشريعي) هو دفعُ المفسدة العظيمة التي قد تنشأ من مجلس تشريعٍ ليس أساسُه ومبدأُه الحكم بما أنزل الله، وليس مقيداً بشريعة الله التي ارتضى لعباده، وإلا فاعتقاد المسلم المؤمن بالله واليوم الآخر هو أن كل تنظيم أو حكم أو عمل أو تشريع يجب أن يكونَ في إطار شرع الله وحكمه الذي ألزم به عباده، (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى اللهُ ورسولُه أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا)، واعلموا أنه كما في مشاركتكم بالاختيار للصالح مسئولية شرعية، كذلك في إحجامكم وترككم وإفساح المجال لمن في وصوله لمقعد التشريع مفسدة مسئوليةٌ أيضاً، فتنبهوا لذلك أيها المؤمنون».

الرابطة الإسلامية

منهجٌ واضح وخطٌ ثابت ...

مكتبة المدني للمعلومات

مكتبة المدني للمعلومات ترد على «ملف التيار الدعوتي – الوفاقي» لجريدة الوسط

ورد في ملف «التيار الدعوتي – الوفاقي» الذي طرحته مؤخرا جريدة الوسط اليومية أن «الشيخ سليمان المدني هو أول بحريني انتمى إلى حزب الدعوة» وتوضيحا لهذا الأمر نورد النقاط التالية:

أولاً– «على المدَّعي البيّنة». قاعدة أصولية يعيها جميع أفراد الشعب المثقف، فهلاّ أعملناها في هذه الدعوى؟!

ثانياً– لا نجد شخصاً واحداً من مدّعي انتماء الشيخ لحزب الدعوة يذكر أنموذجاً لاعتراف شخص نظَّمه الشيخ في الحزب المذكور. وحتى لو وجد هذا الأنموذج يظل محل قبول أو رد وفقا لمصداقية الادّعاء، وأدلّته.

ثالثا– نجد أنّ جميع مدّعي انتماء الشيخ لحزب الدعوة من المنتمين لمؤسسات وتنظيمات تربطها بالشيخ عداوات وخلافات فكرية ومنهجية. وهذا أمر يشكّك في مصداقية دعواهم.

رابعاً– دخول الشيخ كوساطة بين الحكومة ومتهمي الانتماء لحزب الدعوة في مطلع الثمانينات، وهو أمر لن يكون إلاّ في حال كون الشيخ المدني لا يمثّل طرفاً. فهل يصحّ كون الوساطة محسوبةً على أحد طرفي النزاع، ويُتوصَّل فيها إلى حل للنزاع؟!!

خامساً– انتماء الشيخ سليمان لمدرسة فكرية وفقهية معروفة برفضها للانتماءات الفئوية والحزبية، وهو أمر لاحظه الجميع في خطبه ومحاضراته وسلوكه الاجتماعي.

سادساً– اعترافات أمين سر حزب الدعوة – البحرين لم تتضمّن اسم الشيخ سليمان المدني، وهو من نظَّم أحد مدّعي انتماء الشيخ.

سابعاً– نسبت هذه التهمة إلى الشيخ من بعض الأطراف الذين انخدعوا بظاهر علاقة الشيخ ببعض ناشطي الحزب في العراق والبحرين لأنهم كانوا ينظرون عن بعد لا عن قرب، ونقلوا هذه الأوهام إلى الجهات الرسمية مما جعل الشيخ تحت الملاحظة الأمنية في بعض الأوقات ومما جعله رحمه الله يتحدّى قائلاً: أتحدّى مخابراتكم أن تثبت عليَّ أيَّ انتماءٍ حزبي.

ثامناً– ومن ناحية أخرى فإنَّ كلَّ أدبيات حزب الدعوة وما كتب عنه بعد ذلك وما نشر من الوثائق والكتب وأهمها كتاب (حزب الدعوة) لصلاح الخرسان تخلو تماما من ذكر الشيخ المدني أو الإشارة إليه، على الرغم من أنها تضمَّنت أسماء بعض الناشطين في الخليج ممن أسهموا في تأسيس الحزب.

تاسعاً– إن شهادةً حديثةً أدلى بها الشيخ علي الكوراني في تأبين الشيخ المدني تثبت بُعد الشيخ عن هذا الموضوع، وهذه شهادة أحد الأشخاص المطلعين على بواطن الأمور، ونحن لم نكتف بهذا الكلام بل أرسلنا سؤالاً صريحاً للشيخ الكوراني عن علاقة الشيخ المدني بحزب الدعوة فكان جوابه نافياً أيَّ انتماء حزبيّ للشيخ المدني.

عاشراً– كانت المدرسة الفقهية التي يتبناها الشيخ المدني لا تلتقي أبدا مع المدرسة التي يتبناها حزب الدعوة، وكان وضوح الشيخ ومجاهرته بمدرسته الفقهية من أول لحظة وصل فيها إلى العراق لا يسمح بهذا الالتحاق.

الحادي عشر– عموم العمل السياسي ينقسم إلى ثلاث مدارس أو اتجاهات: أوَّلها اتجاه (المواجهة)، وهو الفكر الذي كانت تتبنَّاه الجبهة، واتجاه (المجانبة) أي اجتناب السلطة، وهذا ما كان يتبناه حزب الدعوة مرحليا على الأقل كما تنضح بذلك أدبياته، واتجاه ثالث هو اتجاه (المعايشة)، وهو اتجاه يدعو للتعايش مع المختلفين من الأنظمة والتيارات والعمل السياسي العلني من خلال القنوات المتاحة والقانونية، وكان أبرز دعاة هذا الاتجاه هو الإمام موسى الصدر في لبنان، وكان الشيخ المدني يتجه الاتجاه نفسه في البحرين، وبهذا دخل في جهاز الدولة من خلال القضاء خلافاً لتوجه حزب الدعوة، ودعا إلى الدخول في الانتخابات النيابية، ودعا أشخاصاً لا يمكن أن يقال عنهم أنَّهم من حزب الدعوة أمثال الشيخ حسن زين الدين رحمه الله إلى الدخول.

الثاني عشر– إنَّ القريبين من الشيخ المدني كانوا يسمعون منه منذ بدايات رجوعه من العراق نقداً لبعض الكتب الثقافية، مثل نقده لبعض كتب السيد محمد حسين فضل الله بأنها كتب حزبية، وكان رفضه لهذا اللون من الثقافة صريحاً وواضحاً، وكذلك كان رفضه لكثير من الأطروحات

الإيرانية، ورفضه الانصهار فيها، خلافاً لاتجاه حزب الدعوة، كاشفاً عن زيف هذا الاتهام، كما سمع منه كثيراً في حديثه عن زملائه في العراق مدحاً لنهج السيد يوسف الحكيم الابن البكر للسيد محسن الحكيم، وترجيحه على منهج أخويه السيد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم، على الرغم من أنَّ السيد يوسف الحكيم لم يكن من جيله ولا من زملائه، بل كان من جيل أساتذته، وعلى الرغم من صداقته المتينة بالأخيرين وعلى الخصوص السيد مهدي الحكيم.

الثالث عشر- لم يسمع من الشيخ أبداً تأييد لنهج من مناهج حزب الدعوة ولا قبول لتوجهاتهم، بل ولا استخدام للمصطلحات الشائعة في أدبياتهم أو أدبيات أي تنظيم آخر؛ فهذه محاضراته منذ السبعينات، أي من أول قدومه إلى البحرين إلى يوم وفاته، والمنشور معظمها في كتاب دعوة الحق الذي أصدرته مكتبة المدني للمعلومات، وهذه المحاضرات تلتزم منهجا علمياً وفقهياً بعيداً عن الموضات الفكرية والدعايات الحزبية، فهل يستطيع المدَّعي أن يشرح لنا كيف تخلو لغة قائد لحزب من أي تأييد أو إشارة أو قبول أو رضا عن مصطلح يتبناه التنظيم، حتى قال له السيد محمد حسين فضل الله في عام ١٩٨١م في مجلس عام: وأنت ستبقى طوال حياتك بين الفقه والأصول؟! فأجابه بكلام معناه: إني لا أستطيع أن أتغير عن ذلك. وهذه شهادة من خبير بحزب الدعوة، ومن هو ـ بلا شك ـ أعرف من المدَّعين بهذا الأمر.

الرابع عشر- مسألة منع الشيخ من دخول العراق طوال مدة حكم حزب البعث، وهذا لا يكفي دليلاً، لأنَّ حزب البعث لم يكن يقصر حربه على حزب الدعوة، أو حتى لو ظنّوا به ذلك بسبب صداقته ببعض عناصرهم كما صرح الشيخ المدني بذلك بعد أن سئل سؤالاً صريحاً عن هذا الأمر فقال: بسبب صداقتي ببعض الأفراد مثل السيد عدنان البكاء والسيد مهدي الحكيم - وآخرين ذكرهم الشيخ ولا داعي لذكرهم الآن - حسبوني على حزب الدعوة، وهناك سبب آخر مهم لتحامل حزب البعث على الشيخ رحمه الله وهو أنه كان جريئا، وكان يتكلم في المحافل العامة، وهذا ما لم يكن النظام العراقي يتسامح فيه.

الخامس عشر- كما أن مما يبعد انتماء الشيخ للتنظيم انحداره من أسرة لها علاقة بالقضاء الشرعي قبل أن يكون رسمياً، وبعد أن صار رسمياً على يد جده الشيخ سليمان الحرز ثم والده الشيخ محمد علي المدني، وتبنّيه الصريح لأطروحاتهم في التعايش مع المختلفين كل ذلك يبعد عنه أي احتمال من هذا القبيل.

وفي الختام، ودرءاً لكيل التهم، ومخافة المساءلة الإلهية، سنحاول أن نحسن الظن بأولئك المدّعين، ذلك لأنّ مركز الشيخ الاجتماعي، ومستواه الفكري والعلمي، وحسّه السياسي المذهل، ونظرته الثاقبة، كلّ تلك المقومات الشخصية، وما انعكس عنها بسلوكيات من محاضرات وربط مختلف الأطياف، جعلت منهم يتوهمون انتماءه لحزبهم، لأنّهم يعلمون بأنّ وجود الشيخ في حزبهم يزيد في رصيد ذلك الحزب، فالشيخ رحمه الله أكبر من الأحزاب، وكما أن هناك أشخاصاً تبرزهم الأحزاب والمنظمات، نجد في الطرف المقابل أشخاصاً تبرز بهم المؤسسات والتنظيمات، وهذا الأخير هو حال شيخنا العلامة المدني طيّب الله ثراه.

في سؤال وُجِّه إلى سماحة الشيخ علي الكوراني

o وُجِّه سؤال إلى سماحة الشيخ علي الكوراني حول حقيقة انتماء العلامة المدني لحزب الدعوة من عدمه. وهذا نصّ جواب سماحته:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،

راجياً لكم من الله تعالى كل توفيق وسعادة..

نعم أنا أشهد بأنَّ فضيلة الشيخ سليمان المدني قدس الله نفسه لم يكن يوماً في حزب من الأحزاب؛ لا حزب الدعوة ولاغيره، وكان مشربه -رحمه الله- مشرب علماء السلف الصالح الإخباريين. تغمّده الله برحمته وحشره مع نبيِّه وأئمته الطاهرين صلوات الله عليهم.

... ومن كلمة له في إحدى محاضراته بمسجد المشرف بجدحفص

« ... عرفته قديماً، كنا طلبة صغاراً في النجف، وكنا نلتقي، وألفته وألفني. طبعاً هو مشربه إخباري، ومشربي أصولي، لكنَّ المشرب الأكبر هو ولاية أهل البيت الطيبين، فهذا لم يكن يؤثر، كانت أيضاً هناك فروقات في قناعاتنا السياسية، فكنت في جو أستاذنا الشهيد الصدر (السيد محمد باقر الصدر «قده»)، وضرورة العمل والتحرك، وهو لم يكن يقتنع بذلك رحمة الله عليه، لكن علاقتنا كانت وثيقة ووطيدة...»

هل كان ملف الوطن رداً على ملف الوسط .. ؟!

نشرت صحيفة الوطن البحرينية ملفاً خاصاً عن العلامة المرحوم الشيخ سليمان المدني (قده) يتكون من عدد من الحلقات. وراعى هذا الملف الأسس المهنية للصحافة، مفتّشاً في المصادر المعتمدة عن الحقيقة. ويحتوي هذا الملف على الكثير من الحقائق المغيَّبة، والتي كانت بمثابة ردٍّ على ملف (تيار الدعوتي – الوفاقي) في جريدة الوسط.

باقر: نشاطه السياسي ليس دليلاً على انتمائه الحزبي

الشيخ سليمان المدني لم يكن في حزب الدعوة .. وهذه هي الأسباب ..

السيد هاشم سلمان باقر*

رغم كثرة ما كتب في الصحافة في الآونة الأخيرة عن انتماء سماحة الشيخ سليمان المدني لحزب الدعوة إلا ان تلك الكتابات بقيت كتابات صحفية منفلتة من عقال البحث والتقصي، مأخوذة بلغة الإثارة حتى لو كانت هذه الإثارة على حساب لغة العقل وأسلوب الإقناع، توضيحا للأمر وددت أن أقدم بين يدي قارىء «نشرة الرابطة الإسلامية» الأسباب التي تجعلني أعتقد أن الشيخ المدني لم يكن منتمياً أو قائداً لحزب الدعوة:

أولا: كان الشيخ المدني رحمه الله ومن خلال البحث في سيرته الذاتية وسيرته العملية ومنذ شبابه بعيداً عن الأحزاب السياسية، سواء أكانت أحزاباً إسلامية أو غير إسلامية.. وقد سار بعض أصدقائه المقربين في ركاب المدّ القومي في الخمسينات، والذي كان جارفا إبان تلك المرحلة، أما هو فقد أحجم عن الانتماء لذلك المد، ورفض فكرة تسييس القومية، وقد كان لا يؤمن بالطريق الحزبي، لأنه يؤطر المتحزِّب بأطر وضوابط رؤساء الأحزاب، ويمنعه من سلوك الأفق السياسي المستقل الرحب.

باقر: كان لا يؤمن بالطريق الحزبي.

ثانيا: لو رجعنا لهجرته إلى العراق في عام ١٩٥٨م ولمبرراتها، لوجدناها هجرة لطلب العلم والتفقه في الدين، ومواصلة مشواره العلمي الذي بدأه في البحرين. فلا أعتقد حسب ما سمعنا منه شخصيا ومن غيره من الذين عاصروه في النجف أن لديه وقتاً للدخول في أي حزب سياسي، فهو يدرس ويدرِّس في الحوزة، ويواصل الدراسة في كلية الفقه، ويذاكر ليلاً مع الأصدقاء.. بالإضافة للقراءة الخارجية من الكتب والمجلدات والموسوعات الفقهية والفلسفية والتاريخية والسياسية والأدبية وغيرها.

ثالثا: تصريح الشيخ بأنه كان للبعض محاولات لتنظيمه في حزب الدعوة، فالتبس في ذهن البعض بأنه منظَّم في هذا الحزب. كما أنه مارس عملاً غير معهود بعد عودته إلى البحرين من إلقاء للمحاضرات ومشاركة في الفعاليات والمنتديات، كما أن كثيراً من الذين كانوا يدخلون مجلسه ويحاضر لهم ويدرسهم تبيَّن – بعد انكشاف حزب الدعوة – أنَّهم منتمين لحزب الدعوة، وكل ذلك أوجد توهُّماً بأنَّه كان منتمياً أو رئيسا لحزب الدعوة.

رابعا: وكما هو معلوم أن الشيخ عمل في السياسة ومارسها بصفته الشخصية ومكانته العلمية منذ الخمسينات، وساعده في ذلك تفتق ذهنه، واطلاعه الواسع، وأفقه الرحب، ونضجه السياسي، وعلاقاته الاجتماعية الواسعة. وتمرَّس فيها أكثر عندما استقر في النجف الأشرف عام ١٩٥٨م حتى عام ١٩٧١م. ونشاطه السياسي ليس دليلاً على انتمائه لحزب الدعوة، وكما تلاحظ أن كثيراً من السياسيين الآن مستقلين، أو يعبِّر عنهم باللامنتمين، وهم يمارسون السياسة بفعالية كبيرة، ويخدمون أوطانهم وشعوبهم ومن يحيط بهم، وقد كان الشيخ في حياته الدراسية وما بعدها أميل إلى أطروحات الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محسن الحكيم والشيخ محمد أمين زين الدين والسيد موسى الصدر. وسلوكه العام الاجتماعي ومنهجه الديني وأفكاره كلها لا تعطي إشارات على انتمائه في الحزب المذكور ولا قياداته، وإنما هناك لبس في الموضوع، أو ادِّعاء بدون أدلة يحلو للبعض أن يروِّجه بحسب نيته.

باقر: الشيخ عمل في السياسة ومارسها بصفته الشخصية ومكانته العلمية منذ الخمسينات.

خامسا: توجد كتب وثائقية عن حزب الدعوة الإسلامية تؤرخ للمؤسسين والناشطين من العلماء في حزب الدعوة. ولم يذكر اسم الشيخ سليمان في أيٍّ منها، ولو بإشارة بعيدة، مع أن هذه الكتب الموثقة ذكرت علماء وشخصيات أقل منه مستوى في الناحية العلمية والفقهية والاجتماعية والسياسية.

*مؤلف إسلامي وباحث في تراجم وسيرة علماء البحرين

بقلم- الشيخ عقيل المحني

واجبنا تجاه الحُجّة (عجّل الله تعالى فرجه)

(بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين)، إنّ من مميزات مذهب الإمامية اعتقادهم بأنّ الأرض لا تخلو من حجة لله، إمّا ظاهر مشهور أو غائب مستور، لكي لا تبطل الحجج ولكي تكون الحجة البالغة لله، كذلك الحال في أُمّة نبينا محمد (صلى الله عليه وآله) فقام بتنصيب ابن عمه أمير المؤمنين (عليه السلام) بأمرٍ من الله، ومِن بعده الحسن ثمّ الحسين عليهما السلام ثمّ التسعة المعصومين من ولد الحسين عليهم السلام، تاسعهم المهدي المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه)، وقد تواترت البشارات والإخبارات عن إمامته وشخصيته _خلقاً وخُلقاً_ وعلائم ظهوره وصفات دولته، دولة العدل المُطلق، كما تكلّمت الروايات عن مِحَن الشيعة في أيّام غيبته وغربلتهم الشديدة، ومِحَنهم الكبيرة والافتتان العظيم في طول غيبته، حتّى أنّه ورد أنّ الذي يبقى على القول بإمامته كالكبريت الأحمر، وواضحٌ أنّ التشبيه بالكبريت الأحمر يعني أنّ الذي يبقى سليم العقيدة في المهدي المنتظر أندر من النادر، لأنّ الإمام عليه السلام يُعقِّب ويقول: «وهل رأى أحد منكم الكبريت الأحمر؟».

ولعلّ الغفلة الآثمة عن قضية المهدي المنتظر تُعبّر عن ضُعف الإيمان به فإنّ من أحبّ شيئاً أحبّ ذكره على الدوام، فهل نذكر المهدي المنتظر (ع) كما نذكر أبنائنا وآبائنا؟! وهل نُمهّد لظهوره (عجّل الله تعالى فرجه) كما نُمهّد ونُسارع للحصول على أرزاقنا ومعايشنا الدنيوية؟!، و(الآخرة خيرٌ وأبقى)، وهل ننتظره كما ينتظر أحدنا رجوع صديق في سفرٍ طويل بعيد؟!، وهل نحبّه (عجّل الله تعالى فرجه) كما نُحب أبنائنا ونهيم بهم؟!، إذا كان الجواب «نعم» فنحن ضعاف الإيمان يقيناً لأنّا ساوينا بين البشر العاديين وحجة العالمين! لأنّه (أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، ولأنّ كل ما ثبت للنبي (صلى الله عليه وآله) فهو ثابت للمعصومين ما عدا النبوة، فضلاً عمّن يُقدّم قرابته _محبةً واهتماماً_ على إمامه وشفيعه ومنجيه في المحشر. وإنّي أضرب هذه الأمثلة والأسئلة لنصرفها على ذواتنا لتقوم النفس بالإجابة عليها و(الإنسان على نفسه بصيرة).

إخواني في العقيدة والإيمان، إنّ كثيراً من قضايا العقيدة تُصاب اليوم بكل وقاحة وشراسة حتى من بعض من ينتسب للدين والمذهب، ولعلّ من أهمها عقيدتنا في بقية الله الأعظم المهدي (ع) أرواحنا له الفداء. فلننصره ونؤازره ونلهج بذكره ليل نهار، فإن حرمته في غيبته كحرمته في ظهوره، كما أنّ واجب نصرته في غيبته كواجب نصرته في ظهوره، والحمد لله ربّ العالمين.

بقلم- محمد حسين الخياط

التغيير الوزاري الجديد ومسئولية الحكومة

تتحكم المرحلة السياسية المحلية في تشكيل الوزرات في معظم دول العالم، ولكل دولة ظروفها السياسية الخاصة بها، ولها عوامل داخلية تتحكم في التغيير الوزراي توقيتاً ونوعاً، وذلك مما يعد تراكماً من الخبرات لدى الحكومة، هذا بالإضافة الى الظروف الإقليمية والدولية التي قد تؤثر أحياناً في قرارات بعض الدول في هذا الشأن.

لقد كان تعامل السادة الوزراء في الحكومة في الفترة الماضية مع مجلس النواب بصور مختلفة انعكست من خلالها خبراتهم السياسية والادارية والفنية والقانونية، وكان لعامل الخبرة لديهم دوراً مهماً في إظهار القدرة على مواكبة المسيرة الإصلاحية، والتكيف مع الحياة البرلمانية على المستويين؛ التنفيذي والتشريعي الذي اتضحت صورته جليةً أمام مجلس النواب وفي المناقشات التي كانت تدور في مختلف اللجان البرلمانية. ففي مجال الإدراة أظهر بعض الوزراء قدرة لا يستهان بها في إدارة أعمال وزارته، والحد من الفساد فيها والمحافظة على النظام العام، وكان البعض الآخر في موقف صعب أمام رقابة المجلس المتمثلة في أسئلة بعض النواب، وأمام لجان التحقيق البرلمانية.

إذا كان الوزير السابق متقيداً بنص القانون والدستور في تنظيم وزارته وشئون موظفيه وهيكلة إدارته، وأظهر براعة واضحة في ذلك، فمن غير المنطقي أن يأتي وزير آخر بتعديلات جذرية في وزارته الجديدة ملغياً جهود الوزير السابق بدعوى أن النظام المتبع كان مشوباً بالمخالفات والأخطاء الكثيرة التي لابد من إصلاحها بتغيير النظام الداخلي أو تطويره، وقد لاحظت شيئاً من ذلك شخصياً عندما ناقشت مع عدد من الوزراء كثيراً من مشاكل المواطنين وقضاياهم. وإذا استمر الوضع على هذه الشاكلة بأن يقوم كل وزير جديد بنسف ما بناه سابقه سنظل ندور في حلقة مفرغة لا تنتهي، وتراكم مشاكل الوزارة وتستنزف الأموال العامة وتعطل مصالح المواطنين.

نحن لا نعارض الإصلاح والتطويرالمستمر بل نطالب به ونؤكد عليه. ولما كانت الحكومة ستطرح على المجلس الوطني برنامجاً عاماً للوزراة بأكملها فإنها مطالبة بأن يكون برنامجها برنامجاً عملياً ذا أسس قانونية وإدارية واضحة لا يكتنفه الغموض ولا ترقى إليه الشكوك، برنامجاً لا تُلغى فيه الجهود والتغييرات التي ثبت صلاحها وثبتت مصداقيتها العملية، ولا تُشَلّ فيه يد الوزراء الجدد عن إحداث إصلاحات جديدة تواكب المرحلة السياسية وتضيف رقماً جديداً للخبرات السابقة قدمها الوزراء السابقون.

إننا على يقين تام أن قيادتنا الرشيدة تدرك ذلك الأمر وتعي ملابسات المرحلة، وفي الوقت نفسه ترقب التطورات بعين دقيقة، وترعى المكتسبات بعين أخرى وتحافظ عليها.

بقلم- د. ناصر المبارك

فتنة الضمير

إننا كثيرا ما نقع تحت وطأة فتنة الضمير، حينما يتجاذبنا واقعان أو أمران، لا أعني الدوافع الذاتيه ولكن الدوافع المبدئية لكل منا، أي حينما يثور الصراع في نفس الإنسان بين أمرين كلاهما فيه جانب من الحق وجانب من الباطل، أو يكون عليه الحكم بين شخصين، وكِلا الشخصين لا يمتلك الحق كاملا من وجهة نظره، وإنما يكون عند كل واحد منهما ضغث من الحق كما يقول أمير المؤمنين (ع)، وحين لا يكون بالإمكان إعطاء الجميع نصيبه ولا يمكن إلا اتخاذ موقف يحقق غاية أحد الطرفين، ولا يمكن قسمة الحق بينهما، تماماً مثل قضية شق الغلام إلى نصفين وإعطاء كل امرأة نصف الغلام لا تنتفع به واحدة منهما، ويكون شقه ظلما له أو بعبارة أخرى ظلماً للحق، وخاصةً حينما لا تنفع الحيلة بالتهديد بتقسيم الغلام حينئذ على الإنسان أن يلغي أحد الحقين، وعندها تقع فتنة الضمير وقليل من الناس من يحسن التعامل مع فتنة الضمير هذه، فبين من يلغي الحقين معاً ويساوي في الظلم ويقول إن المساواة في الظلم لون من العدل، وبين من لا يحسم الأمر ويحكم في الحق للطرفين المتناقضين فيكون كالأول لأنه وإن أعطى الفريقين حقه نظرياً إلا أنه عملياً لم يخلص حق أحد، أو يحكم لأحد الطرفين؛ وهنا يعتمد الحاكم على أولوياته في تحديد الحق الذي يراعيه والحق الآخر الذي يلغيه، إنه مثل مسمار جحا الذي هو شرط في العقد، وهو من حقه وحق صاحب البيت الذي اشتراه وإن كثيرا منا لا يستطيعون الجزم والحكم في مثل هذه القضايا، وكيف يحكمون بإلغاء حق جحا في مسماره، وقد نستغرب كيف ان أحدا يتردد في الحكم في مثل هذه القضية، لكن الواقع أننا لا نحسم هذه القضية لأننا لا نريد أن نحمِّل ضميرنا إثم الحسم فنضيع حق صاحب البيت ونحفظ لجحا حقه لأننا نظن أننا أنصفنا الجميع عندما لم نحسم القضية. المشكلة أن معظم قضايانا الوطنية هي بهذه مثابة حيث تعتمد على تحديد الأولويات وعلى قرار حاسم بإلغاء أحد الحقين في سبيل الحق الآخر. وهنا تقع فتنة الضمير

بقلم- أحمد حمادة

زيارة من الفردوس

جاءني في المنام رجل عجوز، أحافير الزمن بدت بارزة على وجهه، والهموم نحتت في جسمه حتى أنحلته، كان يخاطبني.. يقصّ عليَّ حكايةً أبكتني.. وما زالت تؤثر في نفسي. بدأ العجوز الحديث.

«كنت شيخ القبيلة. يصطفّ الجميع حولي، تحرّكهم حركات سبابتي، وترشدهم صيحاتي التي لن يمحوها الزمن، وتوبّخهم صرخاتي عند الوقوع في الغلط. لا أنام حتى أطمئنّ على أفراد قبيلتي. كنت أحبهم جميعاً. نعم جميعاً. كنت أعتبر الجميع أبنائي وبناتي. تقلقني كوابيس سهادهم، وتفرحني بسمة أحدهم في منامه».

دارت الأيام، وكبرت ناشئة الأمس، وجاء بعضهم ممن ترك القبيلة للتجارة، تجارة غير المعروفة، وارتفع حبّ الزعامة فيهم حدَّ القيء. إلاّ أنّ شيخ القبيلة كان كالنخلة الشمّاء، التي تحمل في انحناءاتها كلّ أخبار الماضي، وتعكس القوّة والأنفة.

الصيحات.. الصراخ.. الفوضى.. بثّ الشجون.. دموع التماسيح، تلك وغيرها كانت أسلحة الحرب نحو الزعامة لإسقاط المربّي والأب والمعلم والمرشد والحاني.

«أنت تقف ضدّ مصلحة الجميع.. أنت متحجّر وتجري وراء مصالحك.. أنت متآمر على الجميع.. أنت حليف المحتل» تلك بعض العبارات التي أطلقت في وجه ذلك الشيخ.

الصيحات والخطابات الساخنة كالقهوة، والوعود والرؤى البراقة كقطرة ماء في وجه الصباح الباكر، أثّرت في جموع الجميع، وبدأت تسخّن في دمائهم، حتى تحوّل الدم إلى شيء آخر. ربما يكون ماءً أو خمراً أو غير ذلك. لقد تحوّل السراب ماءً يجري وراءه الجميع، وكان الشيخ يبكي.. ويبكي لأنه يخاف على أفراد قبيلته من التعب والإرهاق.

بدأ الكلّ يسبّ أباه، بل كان شيخ القبيلة أكثر من أب للجميع. واصل الوعظ والنصح المتعب، وفي المقابل ارتفعت صيحات التسقيط. وآه من طعنات الحبيب والأخ والابن.

أمر الله تعالى ملكه المقرّب عزرائيل بأن يجلب روح شيخ القبيلة إلى الفردوس، لأنّ أهل السماء حنّوا عليه من ظلم أبنائه وتلاميذه.

أخذه الله إليه، وما زالت دموعه التي أتاني بها في المنام تصرخ بالوعظ والإرشاد. استيقظت من نومي، فوجدت الوسادة قد امتلأت بالدموع.

بقلم-محمود المبارك

عجوز السندباد

يحكى أن السندباد حين تقاذفت الأمواج سفينته، وبقي يصارع لينجو من الموت المحتوم، وصل إلى جزيرة نائية خالية من مختلف أشكال الحياة. وبالرغم من أنه حصل على طعام يكفيه ليعيش، كان يشتاق لملاقاة أي إنسان قبل أن يجن جنونه من الوحدة القاتلة. إلاّ أنّه وجد ضالته –بعد حين– عند رجل عجوز ضعيف طاعن في السن، أنهكته الأيام، وأخذت منه السنون مأخذها. أشفق السندباد لحاله، وطمع في رفقته وأنسه، ولكن لم يكن العجوز قادرا على الحركة، فطلب من السندباد أن يحمله على كتفيه، ويمشي به حتى يستردّ عافيته، وهو الأمر الذي قابله صاحبنا بالترحاب، إلاّ أنّ تلك الحماسة والترحاب كانتا غير محسوبتي العواقب، حيث إنّ ذلك العجوز رفض فيما بعد التخلي عن ذلك الكتف المريح الذي ينقله من مكان إلى مكان.

كان العجوز لئيماً، وبقي يملي على السندباد القوي ما يجب عليه فعله، ويوجهه حيثما أراد، ولم يشأ أن يفارق تلك الكتفين القويين، وحينها كان على السندباد أن يتصرف للتخلص من هذه الورطة التي أوقع نفسه فيها، دون أن يضحي بتلك الرفقة.

مثلُ السندباد هو خير مثلٍ يناسب حال بعض التحالفات الحاصلة في الساحة السياسية، والتي تجمع بين ضفتيْ خنادقها أضخم الخلافات الأيديولوجية التي يصعب –نظرياً على الأقل– تعايشها في ساحة واحدة فضلاً عن خندق واحد. فبالأمس القريب وقفت عشرات الألوف ضد تشريعات أحكام الأسرة، إلاّ أنّ زملاء الخندق الواحد كانوا يرفضون هذا الموقف، ويعتبرونه من قبيل التخلف وفرض الرأي والاستبداد الذي تفرضه (الثيوقراطية) والتبعية.

القضية حينها كانت قضية دينية لدفع المفسدة عند طرف، وقضية نصرة أحد الضعيفين (المرأة والعامل) عند طرف آخر. ولك أن تقيس على كل قضية ينظر لها كل طرف بمنظور مختلف اختلافا بيّناً في الثوابت والأساسيات.

يبقى أن لمثل هذا التحالف المثير فائدة واحدة، وهي أن يجد أحد الطرفين من هو متحمس للحراك عموماً، بغض النظر عن الاختلافات المنهجية والفكرية. ولعلّه من المتوقع أن ينوء الطرفان بثقل هذا الإختلاف، ويبدأ التمايز والانفصال بعد أن استنفذ كل منهما حاجته من الرفقة، ويفكر كل منهما في مصير أفكار حجبت، وتمّ التنازل عن الإفصاح عنها لأجل إنجاح التحالف الذي كتب عليه بالفشل بسبب الاختلاف البائن.

أعود وأقول أنّ السندباد لن يصعب عليه إيجاد حلف جديد بسبب قوته، إلا أن العجوز اللئيم يستغل قوته ويستهلكها شيئاً فشيئاً، ويكون بذلك المستفيد الأكبر من مثل هذا التحالف.

لقد تم كسر الطوق، وأطلق العجوز من عقاله، فهل يتمكن السندباد من التخلص منه؟! ذلك أمر متروك للأيام لتوضحه.

مسمـــار

في «مصر» كان أهل «الصعيد» يطلقون على «المدينة اسم «البندر» وعلى أبنائها أبناء «البندر»، في الحقيقة أنا لا أعلم أصل التسمية، لكن مع مضي السنين أخذت هذه التسمية في التلاشي، ربما لان كثيرا من أهل «الصعيد» ذهبوا «للبندر» ومع تطور المواصلات أصبح التنقل سهلا جدا فلم يعد الذهاب» للبندر» شيئا لافتا، وبما أن الكلمة تشكل خطرا على وحدة أبناء البلد الواحد، فقرر أصحاب الشأن أن يلغوا هذه التسمية من قاموس البلد وأبنائه، فلم نعد نسمع كلمة «البندر» إلا في المسلسلات المصرية القديمة. لا أعلم لماذا كنت استغرب هذه الكلمة واذكر إنني عندما كنت أشاهد المسلسلات المصرية وأنا صغير كنت أعتقد بالفعل أن «البندر» بلد آخر بالقرب من «مصر»، ضحكت على نفسي كثيرا عندما كبرت وعرفت الحقيقة، وبقيت حقيقة ثانية مازلت ابحث عنها وهي حقيقة «البندر» وتسميتها للأسف ليس عندي صديق مصري أسأله فهل عندكم؟

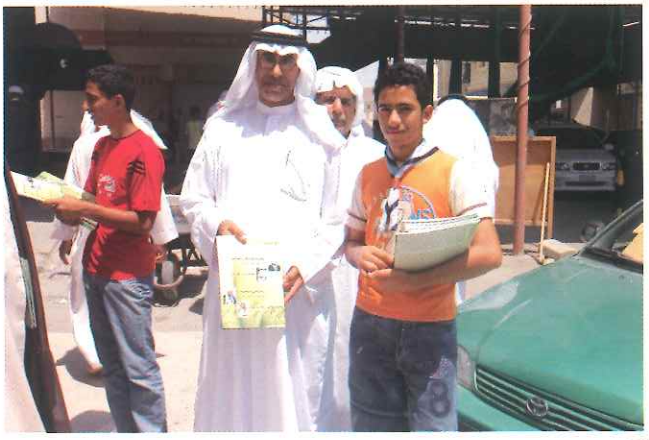

الرابطة الإسلامية

سماحة الشيخ عبدالحسن آل طفل " قده "

كاريكاتير

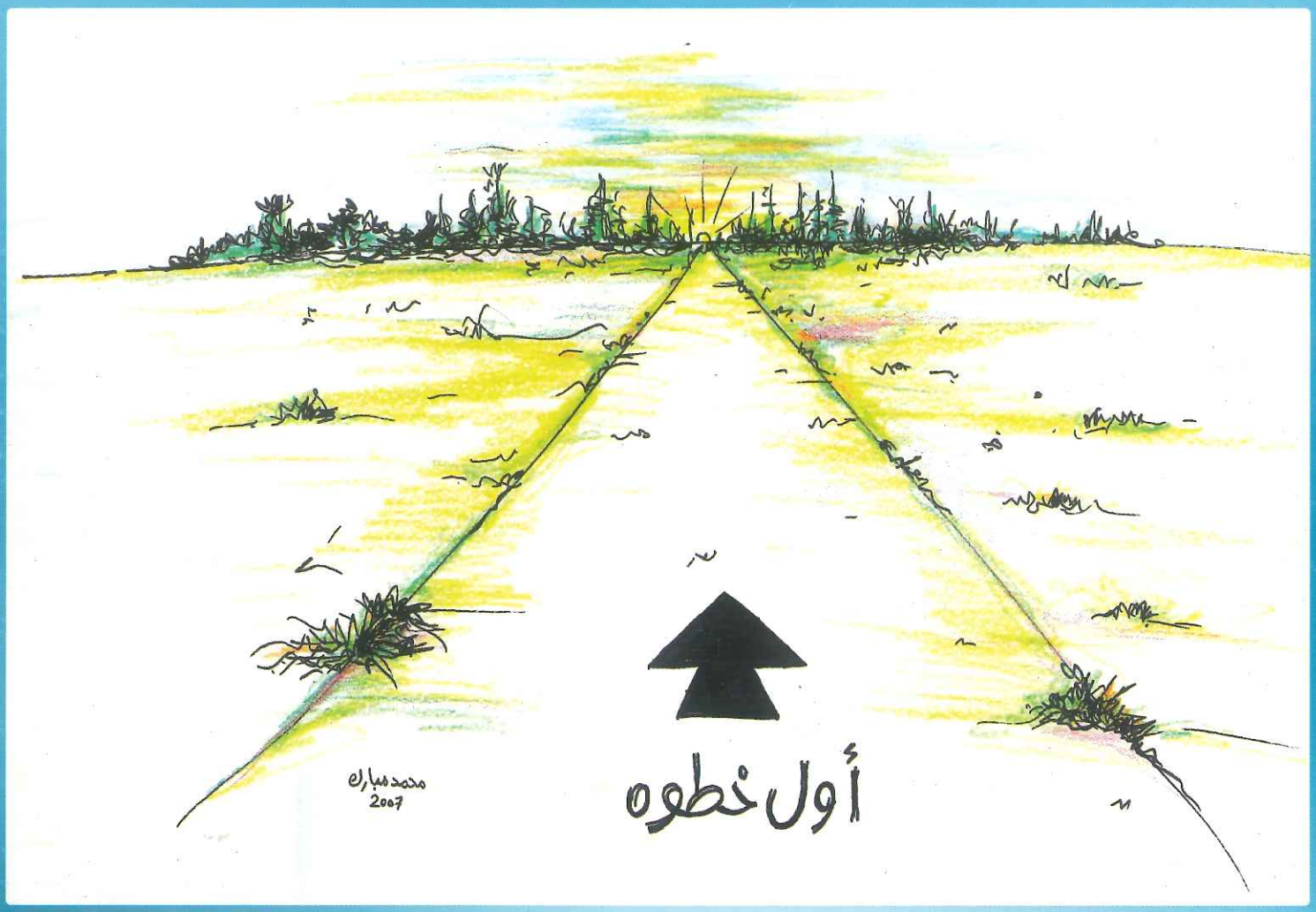

AL- RABITAH ISLAMIC SOCIETY
TEL: 17825335 FAX: 17825433 P.O. BOX: 54216
WEBSITE: www.alrabitah.net - E-mail: info@alrabitah.net
MANAMA – KINGDOM OF BAHRAIN

جمعية الرابطة الإسلامية
هاتف: 17825335 فاكس: 17825433 ص.ب: 54216
الموقع الإلكتروني: www.alrabitah.net - البريد الإلكتروني: info@alrabitah.net
المنامة – مملكة البحرين